المناخ الأستثماري والمجلس التنسيقي العراقي- السعودي : الفرص والتحديات

The investment climate and the Iraqi-Saudi Coordination Council: opportunities and challenges

م. د. زمن ماجد عودة
م.م. سما طاهر مسلم
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Inst. Dr. Zaman Majed Auda
Assis. teach, Sama Taher Muslim
Al-Mustansiriyah Center for Arabic and International Studies
Zaman23@uomustansiriyah.edu.iq
sama.taher@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

عمل العراق على توفير بيئة استثمارية سلمية في إطار سعيه المتواصل إلى الانفتاح على دول العالم ولاسيما دول الجوار الإقليمي، ورغبتهِ في تحقيق التعاون الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية لبلده ؛ وذلك عن طريق توفير بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية أمنة ومستقرة، وتشريعات قانونية وتنظيمية وإدارية ومالية مناسبة قادرة على معالجة الاختلالات الاقتصادية، وتجاوز العقبات والمعوقات الاستثمارية كافة من جهة، والعمل على تهيئة الموارد البشرية ذات المؤهلات العالية، وتوفير قاعدة من البيانات والمعلومات الاستثمارية لمواكبة التطورات الاقتصادية في الاسواق التجارية العالمية من جهة اخرى. وقد تمخض عن ذلك تأسيس ما يسمى بالمجلس التنسيقي العراقي –السعودي في عام 2017، والذي يعد نقطة تحول في طبيعة العلاقات الاقتصادية ما بين العراق والسعودية إذ أسهم في عودة النشاطات الاقتصادية، وزيادة التبادلات التجارية وتنوع الاستثمارات في مجالات متعددة، وعقد عدة اتفاقيات لإقامة العديد من المشروعات التي تعود بالفائدة الاقتصادية المشتركة لكلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، الاستثمار الاقتصادي، المجلس التنسيقي، السعودية، العراق.

Abstract:

Iraq has worked to provide a peaceful investment environment within the framework of its continuous quest to open up to the countries of the world, especially the neighboring regional countries, and its desire to achieve economic cooperation and attract foreign investments to its country, by providing a safe and stable economic, political and social environment, and appropriate legal, organizational, administrative and financial legislation capable of addressing economic imbalances, overcoming all investment obstacles and obstacles on the one hand, and working to create highly qualified human resources, and providing a database of data. And investment information to keep pace with economic developments in the

global commercial markets on the other hand. This resulted in the establishment of the so-called Iraqi-Saudi Coordination Council in 2017, which is a turning point in the nature of economic relations between Iraq and Saudi Arabia, as it contributed to the return of economic activities, increasing trade exchanges and diversifying investments in multiple fields, and concluding several agreements to establish many projects that are of common economic benefit to both countries.

Keywords: Investment climate, Economic investment, Coordinating Council, Saudi Arabia, Iraq.

المقدمة:

إذ رغبت أي دولة من دول العالم اليوم تعزيز اقتصادها فعليها بالدرجة الأساس تأمين بيئتها الداخلية، وجعلها بيئة أمنة ومستقرة قادرة على جذب الاستثمارات الاجنبية، وهذا ما عملت عليه الحكومات العراقية هو تهيئة بيئة استثمارية صحية ملائمة لتشجيع دول العالم الاقليمي والدولي على تحسين العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري مع العراق وزيارة الاستثمارات في البلد. ولاسيما مع دول الجوار الإقليمي وبالأخص المملكة العربية السعودية بعد قطيعة سياسية واقتصادية دامت أكثر من عقدين من الزمن.

من هنا أكتسب الموضوع أهمية كبيرة وعَد من المواضيع المهمة في الساحة الاقتصادية ولاسيما بعد تأسيس المجلس التنسيقي والتطور الذي شهدتهُ طبيعة العلاقات الاقتصادية العراقية السعودية في العقد الحالي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في استكشاف وتحليل أهم الفرص والتحديات التي تواجه البيئة الاستثمارية العراقية ومالها من انعكاسات في جذب وطرد الاستثمارات الاجنبية في القطاعات كافة.

مشكلة البحث:

يعالج البحث المشكلة الآتية:" على الرغم من اتخاذ الحكومات العراقية عدة سياسات لتوفير مناخ استثماري ملائم مستقطب لشركات الدول الإقليمية والدولية للاستثمار في البلد، ومنحهم العديد من الامتيازات إلا أن البيئة الاستثمارية مازالت تحتاج الكثير من التنظيم والاستقرار لتصبح أكثر قوة وقدرة على التنافس الاستثماري في الاسواق العالمية ".

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:" متى ما كانت الدولة قوية أمنة مستقرة كانت قادرة على جذب الاستثمارات وتعزيز اقتصادها، ومتى ما كانت الدولة هشة وضعيفة وغير مستقرة من الداخل كانت بيئتها الاستثمارية غير صحية وغير متمكنة من استقطاب الاستثمارات الأجنبية ".

منهج البحث:

إعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي لتحليل طبيعة المناخ الاستثماري العراقي وطبيعة المجلس التنسيقي العراقي – السعودي، وأهم الدورات والاتفاقيات والمشاريع التي تمخضت عنه وأهم التحديات التي تقف عائقا امامة.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة. وهي الآتي:

المحور الأول: طبيعة المناخ الاستثماري.

المحور الثاني: البيئة الاستثمارية وتأسيس المجلس التنسيقي العراقي – السعودي.

المحور الثالث: التحديات المستقبلية لعمل المجلس التنسيقي العراقي– السعودي.

المحور الأول: طبيعة المناخ الاستثماري.

إذا ما ارادت أي دولة من دول العالم في وقتنا الحاضر تحسين العلاقات الاقتصادية وتطويرها، وزيادة التبادلات التجارية، وزيادة وتنويع الاستثمارات مع الدول الاخرى في المحيط الإقليمي والدولي، فعليها العمل على توفير الظروف والبيئة المناسبة والملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية، دون الاعتماد على ما تمتلكه من مقومات وموارد طبيعية وبشرية ومادية. ولاسيما وأننا نعيش في اقتصاد عالمي متنافس، يمثل كل بلد بما تتوفر فيهِ من مقومات للاستثمار قطباً منافساً للبلدان الأخرى في الاسواق العالمية، كما نلاحظ عدم وجود بلد يتمتع بوضع احتكاري في جذب الموارد المالية، وإنما أصبح العالم على أتساعه ساحة للمنافسة على الموارد وزيادة الاستثمارات[1].

إذ دققنا النظر لرأينا أن العراق يمتلك من المقومات الاقتصادية والمالية والبشرية ما تؤهله ليكون ساحة للتنافس والاستثمار الاجنبي للعديد من دول العالم ولاسيما في قطاع الاستثمارات النفطية وقطاعات المعادن والثروات الطبيعية الاخرى، ويعد سوق لجذب الموارد المالية إلا ان ذلك يتوقف على قدرته في جذب الموارد المالية سواء من دول المحيط الاقليمي أو الدولي، ومدى توفر الشروط

1افتخار محمد مناحي الرفيعي، مناخ الاستثمار في العراق – الواقع والطموح، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد ١، العدد 3، السليمانية، 2018. ص554.

والظروف الملائمة والاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد من حيث توافر السيولة وتحقق العائد المالي والأمان لهما[1].

وهذهِ الاجواء والظروف الملائمة لعملية الاستثمار تسمى بـ " **المناخ الاستثماري** " والذي يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر[2].

وهو مفهوم ديناميكي دائم ومستمر التطور لمواصلة ما يحدث من تغيرات سياسية وأيديولوجية وتكنولوجية وتنظيمية. وذلك لان غالباً ما تكون عناصره مناسبة لمدة زمنية معينة، دون مدة زمنية اخرى؛ نتيجة لما قد يلحق بعض الدول من تطورات اقتصادية وتكنولوجية من جهة، ولازدياد في حدة المنافسة بين بقية دول العالم من جهة اخرى[3].

يسهم المناخ الاستثماري الجيد في تحقيق الثقة للمستثمر، وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار ولاسيما عملية تدفق وانسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وبذلك يحقق المناخ مساهمة فاعلة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية العالمية المعاصرة[4] .

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي بدأت اقتصاديات الدول النامية في إجراء تحولات مهمة في سياساتها الاقتصادية لتكون مهيئة وملائمة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية وإيجاد مناخ استثماري ملائم من هذهِ السياسات هي الآتي [5]:-

1- زيادة درجات التحرر الاقتصادي.

2- تعميق مستويات التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي.

1افتخار محمد مناحي الرفيعي، المصدر نفسه، ص554.

2محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، (دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان: ٢٠١٥)، ص١٣٣.

3 افتخار محمد مناحي الرفيعي، المصدر السابق، ص554.

4مصطفى الكاظمي النجف آبادي، محسن عبد الرضا عبود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠_٢٠١٤)، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد ١٦، العدد ٢ ،٢٠١٨. ص257.

5عبد الرزاق إبراهيم شبيب، النظام البيئي لمناخ الاستثمار في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤، ص4.

3- تخلي العديد من الاقتصادات تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، وتبني سياسة تشجيع التصدير وسياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار.

4- إجراء العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار.

5- توفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد.

6- تحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة.

7- رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية.

8- تحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

9- تعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية.

الشكل رقم (1) العناصر الاساسية التي تسهم في تهيئة مناخ استثماري يستقطب الاستثمارات الاجنبية

الشكل من إعداد الباحث. استنادا إلى: مصطفى الكاظمي النجف آبادي، محسن عبد الرضا عبود، مصدر سبق ذكره، ص257.

من اهم المحددات المؤثرة في إيجاد مناخ استثماري ملائم هي الآتي:

اولاً: المحدد السياسي والأمني:

يعد الاستقرار السياسي والأمني من العناصر الأساسية في عملية استقطاب وتشجيع زيادة وتنوع الاستثمارات الاجنبية، ويقصد به هنا أن يكون البلد مستقراً سياسياً وأمنياً أي أن الأمن الداخلي

للدولة خالياً من الاضطرابات والمظاهرات والعصيان المدني، وأن السلطة الحاكمة تتمتع بالتأييد والشرعية من قبل الشعب، ودرجة الوعي السياسي والرغبة في الانفتاح على دول العالم وتحقيق التنمية السياسية. والاستقرار السياسي الخارجي بإقامة علاقات سياسية طيبة مع دول الجوار الاقليمي ومع المحيط الدولي، وعدم وجود مشاكل حدودية مع الدول المجاورة للبد المستقبل للاستثمارات[1] .

ثانياً: المحدد الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي والذي يتمثل في وضوح و شفافية السياسة الاقتصادية عن طريق مقدار الموارد المتاحة داخل البلد، مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها، درجة المنافسة المتاحة داخل الدول، والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية، مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات، درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ، مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ، وكفاءة سوق المال داخل الدولة، ثبات سعر صرف العملة المحلية، ومدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم، درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، وحقوق المستثمرين في تمويل رأس المال والأرباح. الإعفاءات الجمركية والضريبية. توفر عناصر الإنتاج، توفر أسواق منظمة لتداول الأوراق المالية، سهولة الحصول على تراخيص الاستثمار ، وجود وجهة واحدة يتعامل معها المستثمر متمثلة بالهيئات الاستثمارية[2]. في الوقت نفسه نلاحظ أن ضعف الاستقرار الاقتصادي والذي يمثل في العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية، وضعف المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة تسهم في إنشاء درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية، ومن ثم تسهم في إيجاد ظروف واجواء غير ملائمة للاستثمار[3].

ثالثاً: المحدد الاجتماعي:

يتركز على البعد الاجتماعي للبلد، وكيفية تأثيره على طبيعة المناخ الاستثماري والتي تتمثل في نمط المعيشة، ومعدل الفقر ، ومعدل البطالة، والقوة الشرائية للأفراد، والتي تؤثر بشكل مباشر على نشاط المشروع واستمراره، درجة الوعي وثقافة المجتمع لتقبل المستثمر الخارجي، مدى توفر

1فاتن عبد الاول منشي، الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي، (مركز الخبرات المهنية للإدارة :2019)، ص35.

2فاتن عبد الاول منشي، المصدر نفسه، ص36.

3 محمود علي الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

الجمعيات والنقابات العمالية لتنظيم وتحسين القوة العامل، درجة الوعي بعناصر ومعوقات التقدم الاقتصادي[1].

رابعاً: المحدد القانوني:

وجود تشريعات وقوانين تسهم في تنظيم عملية الاستثمار، وتحدد تفاصيل الاستثمار في كل بلد بالشكل الذي يضمن حقوق البلدان والمستثمرين في القطاعات كافة.

يمكن القول مما سبق: أن ايجاد مناخ الاستثماري الملائم في اي بلد من البلدان لا يرتبط بالسياسات الاقتصادية للبد المضيف للاستثمارات فحسب، بل يتسع ليشمل السياسات العامة في تلك البلد ومدى ملائمة البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمية لإقامة المشاريع والاستثمارات.

المحور الثاني: البيئة الاستثمارية وتأسيس المجلس التنسيقي العراقي – السعودي.

أسهمت البيئة الاستثمارية الملائمة في العراق والتي تمثلت في (الاستقرار الأمني لاسيما بعد دحر داعش الارهابي، والاستقرار السياسي، والتوجه نحو أتباع سياسات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي) في تطوير وتحسين العلاقات الاقتصادية مع دول العالم وفي استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية وكان من ضمنها تحسين العلاقات مع الجارة الغربية المملكة العربية السعودية بعد قطيعة دامت لأكثر من عقدين من الزمن.

وقد عَد التحسن في طبيعة العلاقات ما بين العراق والمملكة العربية السعودية بالتحديد في عام 2017 نقطة تحول في تاريخ البلدين السياسي؛ وذلك لاتباع سياسة التعاون لكل من رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي وملك المملكة العربية السعودية سلمان بن عبد العزيز الامر الذي ادى إلى عودة النشاطات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري والاستثمارات وكان من نتاجها الاتفاق على تأسيس مجلس للأعمال والتنسيق التجاري عرف باسم "**المجلس التنسيقي العراقي –السعودي** ". كان بداية التمهيد لتأسيس المجلس والتعاون الاقتصادي بين البلدين في آيار 2017 بالتحديد بعد زيارة وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إلى محافظة البصرة واعلان رغبة بلاده الاستثمار في البصرة وفتح مكتب سابك البتروكيمياويات، وزيادة التعاون الاقتصادي للمساهمة في توازن سوق النفط ودعم اسعار الخام ومن ثم للاستفادة من الاهمية الاقتصادية التي يتمتع بها العراق[2].

1 فاتن عبد الاول منشي، المصدر السابق، ص36.

2 زمن ماجد عودة، الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام 2020، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد ،8 فبراير،2022، ص6.

من الدورات التي عقدها المجلس التنسيقي العراقي – السعودي، وعادت بنتائج اقتصادية ايجابية لكلا البلدين في عدة قطاعات. هي الآتي:

اولاً: الدورة التأسيسية الأولى للمجلس التنسيقي.

تأسس المجلس التنسيقي بعد قيام رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي مع وفد حكومي بزيارة المملكة العربية السعودية للتوقيع على محضر تأسيس المجلس التنسيقي العراقي –السعودي بحضور وزير الخارجية الامريكي الأسبق ريكس تيلوسون في اكتوبر 2017[1].

وأثناء افتتاح مجلس التنسيقي انعقدت الدورة التأسيسية الأولى في 22 اكتوبر 2017 لغرض التشاور والتنسيق حول القضايا المصيرية المشتركة وتعزيز التعاون بين البلدين في الاصعدة كافة. ترأس الدورة الأولى كل من وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد بن عبد الله القصبي والقائم بأعمال وزير التخطيط والتجارة العراقي السابق سلمان الجميلي. ويهدف المجلس إلى رفع مستوى العلاقات الاستراتيجية والاستثمارية والثقافية بين البلدين، وفتح نافذة وفرصة جديدة لإنعاش اقتصاد العراق عن طريق تذليل العقبات وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين[2]. والعمل على تطوير الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين ومساعدة رجال الأعمال من الجانبين للتعرف على التجارة والتبادل التجاري وفرص الاستثمار. كما اتفقت الرياض وبغداد على فتح الموانئ وتطوير الطرق في المناطق الحدودية. والعمل على استئناف الرحلات الجوية بين السعودية والعراق وفتح قنصلية في العراق، وإعادة تأهيل طريق جاموا السماوة هو الطريق التجاري القديم بين بلاد ما بين النهرين والمملكة العربية السعودية، وتشغيل طريق الحج في محافظة الانبار بعد توقف سبعة وعشرين عاماً. وإجراء دراسة لتقييم الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع المملكة العربية السعودية. والبدء بمشروع الربط الكهربائي بين العراق ودول الخليج العربي[3].

وضمن اعمال المجلس التنسيقي شاركت المملكة العربية السعودية في معرض بغداد الدولي بدورته الـ 44 في عام 2017 وكان الجناح السعودي يضم مجموعة من الشركات الهدف من هذهِ المشاركة

1 World, Middle East. Iraq, Saudi Arabia agree to resolve differences, 23.10.2017. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/iraq-saudi-arabia-agree-to-resolve-differences/944955

2 Arhama Siddiqa ,In Auguration of the Saudi –Iraqi Coordination Council and Rex Tillersons Middle East Tour,In statute of Strategic Studies Islamabad ,November,7,2017,p1. https://www.issi.org.pk

3 Arhama Siddiqa,lbid,p2.

معرفة حجم الفرص السوقية التي يوفرها العراق للمنتجات السعودية، ومعرفة مدى التسهيلات الموجودة للتصدير إلى العراق.

كما بدأت اعمال المجلس تنعكس على العلاقات الاقتصادية بزيادة عدد الشركات السعودية المستثمرة في العراق وزيادة عدد المشاريع، وارتفاع مستوى وحجم التبادل التجاري بين البلدين من2 مليار دولار عام 2012، إلى 8 مليار دولار عام2018 [1].

ثانياً:الدورة الثانية للمجلس التنسيقي.

تعد الدورة الثانية للمجلس المنعقدة في الأسبوع الأول من شهر نيسان 2019 أكثر فاعلية إذ بدأت الاتفاق على وضع حجر الأساس للعديد من المشاريع الاستثمارية ففي هذا الجانب أكد وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد القصبي عن رغبة بلاده بالاستثمار، وأن هناك أربع شركات سعودية كبرى جاهزة للاستثمار بالعراق في عدة قطاعات. وهي الآتي[2]:

1- شركة أرامكو للاستثمار في مجال الغاز.
2- شركة سابك للاستثمار في قطاع البتروكيمياويات.
3- شركة معادن للاستثمار في مجال الفوسفات والأسمدة والالمنيوم.
4- شركة أكواباور للاستثمار في مشروع الربط الكهربائي.

كما تم التأكيد ضمن اعمال الدورة الثانية على ضرورة الاستثمار في القطاع المصرفي والمالي عن طريق تشجيع المصارف السعودية على فتح فروع لها في مختلف المحافظات العراقية من جهة، واعلان العراق عن رغبته بفتح فرع لمصرف التجارة العراقي في الرياض من جهة اخرى.

ثالثاً: الدورة الثالثة للمجلس التنسيقي.

عقدت الدورة الثالثة للمجلس في تموز 2020 برئاسة وزير الاستثمار السعودي خالد بن عبد العزيز الفالح ووزير التخطيط العراقي خالد بتال النجم. جاءت أعمال الدورة الثالثة للتأكيد على عدة مشاريع. وهي الآتي[3] :-

1 زمن ماجد عودة، مصدر سبق ذكره، ص6.

2للمزيد ينظر: وزارة التجارة، اختتام اعمال الدورة الثانية لاجتماع مجلس التنسيق السعودي العراقي في بغداد، 2019. https://mc.gov.sa كذلك ينظر :زمن ماجد عودة ،المصدر السابق ،ص7.

3 للمزيد ينظر : الهيئة العامة للتجارة الخارجية، اختتام اعمال الدورة الثالثة لمجلس التنسيق السعودي العراقي، 19 يوليو 2020. https://gaft.gov.sa كذلك ينظر :وزارة الخارجية جمهورية العرق ،اختتام اعمال الدورة الثالثة لمجلس التنسيق العراقي السعودي ،23 يوليو 2020. https://mofa.gov.iq/riyadh/?p=2604

1- أتفاق الجانبين السعودي والعراقي اثناء الاجتماع على انشاء اللجنة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والإغاثة في المجلس التنسيقي.

2- العمل على تسهيل الاقتصاد والاستثمار والتجارة والتنمية والإغاثة وتطويرها وفق برامج وخطط تنفيذية بمؤشرات أداء وجداول زمنية محددة للتنفيذ وفق إطار حوكمة واضح للجانبين لتعزيز التكامل الإستراتيجي بين البلدين.

3- العمل على زيادة الفرص الاستثمارية في مجال الطاقة والصناعة والثروة المعدنية والزراعة وغيرها من القطاعات.

4- الاتفاق على إتمام مشروع الربط الكهربائي بين البلدين في خطين الخط الأول يزود البصرة بـ 400ميجاواط، والخط الثاني يزود المثنى بـ 300 ميجاواط.

5- افتتاح منفذ عرعر* للمساهمة في زيادة عدد الرحلات بين البلدين بأكثر من(20%) عن الاعوام الماضية وماله من اهمية ودور في تعزيز و زيادة النمو الاقتصادي للبلدين.

6- توقيع مذكرة أطارية بين صندوق التنمية السعودي ووزارة المالية العراقية لتمويل المشاريع التنموية في العراق.

7- الاتفاق على إيجاد عمل مشترك بين الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق، وهيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، لتعزيز الفرص الاستثمارية في العراق.

رابعاً: الدورة الرابعة للمجلس التنسيقي.

في نوفمبر 2020 عقد المجلس التنسيقي دورته الرابعة في الرياض برئاسة كل من وزير التجارة وزير الإعلام السعودي ماجد القصبي، ووزير المالية العراقي علي عبد الأمير علاوي. تم الاتفاق

* يتمتع منفذ عرعر باهمية اقتصادية وتجارية كبيرة تعود بالفائدة على كلا البلدين، إذ يسهم المنفذ في تنشيط الحركة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري، وفي سهولة نقل البضائع والمنتوجات السعودية إلى العراق عن طريق المنفذ بدلا من اتخاذ طريق الاردن والكويت والذي يستغرق وقت يصل إلى 10 ايام، وتكاليف مالية أكثر فضلا عن سهولة نقل المنتوجات العراقية إلى قارات آسيا وافريقيا واوروبا؛ وذلك عن طريق استعمال رجال الاعمال العراقيين المؤانى السعودية على البحر الاحمر والخليج العربي. ويسهم المنفذ في جعل العراق ترانزيت لمرور البضائع والسلع من سوريا إلى السعودية وبالعكس. للمزيد ينظر : زمن ماجد عودة،مصدر سبق ذكره،ص 7-ص8.

على إبرام تسع اتفاقيات بين البلدين، والتأكيد على أهمية توسيع آفاق التعاون الثنائي وتعزيزها بما يخدم مصالح البلدين في المجالات السياسية والأمنية والتجارية والاستثمارية والسياحية[1].

التوقيع على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين، والاستثمار في عدة مشروعات منها: الاستثمار الزراعي في بادية الجزيرة والصحراء الغربية بمساحة تقدر بنحو مليون و700 الف دونم 400 الف دونم في المثنى، و600 الف دونم في النجف، و700 الف دونم في الانبار وأنشاء محطات كبرى للإنتاج الحيواني يعود هذا المشروع بالفائدة الكبرى إلى محافظة المثنى، ويسهم في إحياء بادية الجزيرة والصحراء الغربية في الانبار والنجف، ويجعل من العراق العمق الاستراتيجي للأمن الغذائي للمنطقة في المستقبل[2].

والتعاون في قطاع الطاقة وتبادل الخبرات وتنسيق المواقف في المجال النفطي ضمن نطاق عمل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، أوبك بلس، والالتزام الكامل بكل القرارات التي تم الاتفاق عليها، بما يضمن التوصل إلى أسعار نفط عادلة ومناسبة للمصدرين والمستهلكين على حد سواء في سوق النفط العالمية[3].

وضمن أعمال الدورة الرابعة ومن اجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين زار وفد من اعضاء المجلس التنسيقي العراقي السعودي وعلى رأسهم وزير التجارة والاستثمار ماجد القصبي بغداد في 7 كانون الاول عام 2020 لتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة لهذا الغرض. وقد تم توقيع اتفاقية لأنشاء صوامع في محافظة الديوانية بقيمة 25 مليون دولار، وتوقيع اتفاقية اخرى لأنشاء مستشفى في محافظة الانبار بقيمة 15 مليون دولار. وغيرها من الاتفاقيات التي تعود بالنفع لكلا البلدين[4].

1الشرق الاوسط، مجلس التنسيق السعودي – العراقي يبحث فتح آفاق جديدة للتعاون بين البلدين، 10، نوفمبر 2020. https://aawsat.com/home/article/2616876/

2للمزيد ينظر:سعد السام ،الاستثمار الزراعي السعودي في الصحراء الغربية العراقية 20، نوفمبر 2020. www.yesiraq.com

3 بدر الجبل، السعودية والعراق.. تعاون اقتصادي وتجاري ونسيج اجتماعي يعزز العلاقات التاريخية بين البلدين 10، يناير 2024. https://sabq.org/saudia/igufoego2m

4اكتم سيف الدين ،مشروعان بقيمة 40 مليون دولار بين العراق والسعودية ،العربي الجديد ،7 ديسمبر 2020، www.alaraby.co.uk

خامساً: الدورة الخامسة للمجلس التنسيقي.

عقد في جدة في 25 آيار 2023 الدورة الخامسة للمجلس التنسيقي لعقد عدة اتفاقيات برئاسة وزير التجارة السعودي ماجد القصبي، ووزير التخطيط العراقي محمد علي تميم. ومناقشة عدة مشاريع [1]:

1- أعلن المجلس عن خطة عمل شاملة للتعاون انبثق عنها مناقشة عدة مشاريع الاستثمارية منها عقد قدمته المملكة العربية السعودية لبناء مركز تجاري يضم ما يسمى بـ"بغداد أفنيو" مطاعم ومقاهي ومكاتب تجارية وشقق سكنية وفيلات بقيمة مليار دولار بالقرب من مطار بغداد.

2- تقديم دعوة إلى شركة ارامكو السعودية لاستثمار وتطوير حقل غاز عكاز في محافظة الأنبار، الذي من المتوقع ان ينتج 400 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا، لمعالجة مشكلة انقطاع الكهرباء المزمنة في البلد.

3- أتفق كل من وزير التعليم العالي العراقي نعيم العبودي مع وزير التعليم السعودي يوسف البنيان على تعزيز التعاون بين البلدين من خلال مشروع ربط بين أربع جامعات عراقية وجامعات أخرى سعودية لإجراء برامج تدريبية، وتمويل المنح الدراسية، واستضافة برنامج تبادل مئة طالب عراقي سنويا للدراسة في السعودية. والتي تسهم في تعميق الروابط الثقافية والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

كما ناقش ضمن أعمال الدورة الخامسة التقدم الذي شهدهُ الفريق المشترك لتنفيذ مشروع الربط الكهربائي السعودي العراقي بقدرة 1000 ميجاوات وفق الاتفاقية الموقعة كلا البلدين. والتأكيد على ضرورة تلبية متطلبات تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة ومواصلة العمل لتنفيذ مشروع نبراس الشرق للبتروكيماويات.

وفي القطاع المالي أتفق البلدين على التعاون بين البنك المركزي العراقي والسعودي في التقنيات المالية والتنسيق القائم بين المؤسسات المالية الأخرى لتسهيل عملية التجارة البينية، وإنشاء فرع للبنك العربي في العراق لدعم تشجيع الاستثمارات المشتركة، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ ويتضمن التعاون بين البنكين المركزيين في البلدين تقديم دورات

1 Yerevan Saeed, Saudi Arabia Makes Soft Power Comeback in Iraq,The Arab Gulf States institute in Washington ,8 Jun,2023. https://agsiw.org/saudi-arabia-makes-soft-power-comeback-in-iraq/

تدريبية مالية ومصرفية لموظفي البنك المركزي العراقي. فضلاً عن ذلك أتفق البلدين على وضع رؤية وآلية للتعاون وتشجيع الاستثمار في المجال السياحي بين البلدين[1].

والعمل على الارتقاء بالعلاقات والفرص والمشاريع الاستثمارية الواعدة لأنشاء بيئة استثمارية خصبة ومحفزة، وعقد فعاليات استثمارية مشتركة لاستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة وتحفيز القطاعين العام والخاص للوصول إلى التبادلات التجارية والاستثمارية النوعية بما يحقق تطلعات البلدين عن طريق إطلاق مجموعة من المبادرات المشتركة ودعم الشركات للانضمام إلى المنافسات الحكومية. وتأسيس الشركة الاستثمارية السعودية العراقية واستعراض فرص بناء شراكات استثمارية في العراق وفرص استثمارية متنوعة في عدة قطاعات[2].

واشد الجانبان بنمو التجارة بين البلدين والتي واصلت الزيادة بنسبة قدرها (50%) في عام 2022، مما يعكس ذلك عمق واستدامة العلاقات الاقتصادية بين السعودية والعراق[3].

كما تعهدوا في الدورة الخامسة بدعم جهود العراق بالتعاون مع التحالف الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف، والتأكيد على التعاون في تأمين الحدود المشتركة بين البلدين، وتعزيز خدمات النقل والخدمات اللوجستية بين المملكة العربية السعودية والعراق، مع التركيز على تسهيل الحركة عبر الموانئ البرية والجوية والبحرية وتبسيط إجراءات السفر ونقل البضائع، وضرورة تعزيز الأمن المستدام والحد من التوترات الإقليمية[4].

ونلاحظ في إطار عمل المجلس التنسيقي العراقي – السعودي تم عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين السعودية والعراق، والتي تظهر مدى مساهمة المجلس التنسيقي في تقدم وتطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

1 Saudi Arabia, Iraq mull special economic zone on border, Saudi Gazette, May 25, 2023. https://saudigazette.com.sa/article/632791

2 Saudi Arabia, lbid.

3 Saudi-Iraqi Coordination Council Holds 5th Session, Issues Final Communique, may 24,2023https://gaft.gov.sa/en/Pages/default.aspx

4 هدى العزاوي، المجلس التنسيقي العراقي السعودي، مسار نحو التكامل، جريدة صباح، 3\6\2023، https://alsabaah.iq/

الجدول رقم (1) أهم الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والسعودية

الاسم	سنه	الهدف
1.اتفاقية التعاون الزراعي	2017	الهدف الرئيسي منها لتعزيز التعاون في القطاع الزراعي بين البلدين وتشمل الاتفاقية تبادل التكنولوجيا الزراعية وتطوير الإنتاج الزراعي وتسهيل التجارة في المنتجات الزراعية
2.اتفاقية النقل البري	2019	الهدف الرئيسي لتسهيل حركة البضائع والسفر بين البلدين عبر الحدود البرية المشتركة وتشمل الاتفاقية تسهيلات كمركية واجراءات لتسهيل حركة البضائع وتسهيل النقل البري
3.اتفاقية النفط والغاز	2021	الهدف الاساسي لتعزيز التعاون في مجال النفط والغاز وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مجال استكشاف وانتاج النفط والغاز وتبادل المعلومات والخبرات التقنية بين البلدين
4.اتفاقية التعاون الثقافي	2022	الهدف الاساسي هو لتعزيز التبادل الثقافي والفني بين البلدين بما في ذلك التعاون في المجالات كافة الفنون والآداب والتراث والتعليم الثقافي
5.اتفاقية النقل البحري	2023	تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مجال النقل البحري بين البلدين لتسهيل حركة التجارة البحرية وتعزيز التعاون في مجالات النقل المؤانى واللوجستيات البحرية

الجدول من إعداد الباحث. استنادا إلى:

1. Javier Bordón, Saudi Arabia and Iraq: The Border as a Catalyst for Cooperation, Dirasatand, 22 No. 51 Rabi II, 1441 – December 2019.p20_24.

2- وحدة الرصد والتحليل، العلاقات السعودية العراقية افاق التقارب وتحدياته، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،2022، ص 10.

المحور الثالث: التحديات المستقبلية لعمل المجلس التنسيقي العراقي- السعودي.

نلاحظ هناك نوعين من التحديات تقف عائق أمام عمل المجلس التنسيقي العراقي –السعودي. وهي الآتي:

اولاً: النوع الأول: تحديات تواجه المناخ الاستثماري في العراق بصورة عامة. تتمثل في:

1-التحدي الأمني: الاضطرابات الأمنية التي تحدث من وقت إلى اخر في العراق، الضربات الامريكية المتكررة في الآونة الاخيرة لعدد من المواقع العراقية التي تشكل عائق امام الاستقرار الأمني، ومن ثم أمام توفير مناخ استثماري ملائم في العراق لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية.

2-التحدي السياسي: بعض التحديات السياسية والازمات التي تحدث في البلد تعد عائقاً امام ايجاد بيئة استثمارية مناسبة.

3-التحدي الاقتصادي: عدم اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، التقلبات في اسعار صرف العملة تعد تحدي امام المستثمرين الاجانب.

4-التحدي البيئي: التغيرات المناخية التي شهدها العراق من جفاف وتصحر وتلوث بيئي تعد احيانا عاملاً معرقلاً أمام اقامة المشاريع الاستثمارية في العديد من المحافظات العراقية.

5-التحدي القانوني: غياب العديد من القوانين التي تنظم طبيعة العمل الاستثماري في العراق.

6- التحدي البنية التحتية: يحتاج البلد إلى تطوير البنية التحتية اللازمة لتسهيل التعاون الاقتصادي وتنمية الاستثمارات، إذ يتطلب العمل على تعزيز البنية التحتية في المجالات الحيوية مثل النقل والاتصالات والطاقة والمياه لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار.

ثانياً: النوع الثاني: التحديات التي تواجه عمل المجلس التنسيقي السعودي العراقي بصورة خاصة

هناك عدة تحديات تقف عائقاً امام عمل المجلس التنسيقي ولاسيما مع المملكة العربية السعودية بسبب طبيعة العلاقات المتأزمة بين البلدين في الماضي. منها:

1-عدم تقبل العديد من الساسة في العراق موضوع تطوير وتحسين العلاقات الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية وأن كان هذا في بداية الامر، وسرعان ما تم تقبل الامر وعقد عدة اتفاقيات واقامة العديد من المشاريع في المجالات كافة.

2-التطبيع العربي – الاسرائيلي يعد تحدي يواجه عمل المجلس التنسيقي نتيجة لرفض العراق حكومة وشعبا مسألة التطبيع بشكل نهائي[1].

3-عملية طوفان الاقصى التي حدثت في اكتوبر 2023 في قطاع غزة والانتهاكات الخطيرة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، والموقف السعودي المتردد ازاء القضية الفلسطينية يمكن أن يكون تحدياً يعيق عمل المجلس التنسيقي في المستقبل.

الخاتمة:

يسهم المناخ الاستثماري المناسب في نمو اقتصاد البلد، وتعزيز علاقاته الاقتصادية مع البلدان الاخرى وذلك عن طريق دوره في جذب الاستثمارات الاجنبية. وهذا ما لاحظناه في العراق بعد الاستقرار السياسي والأمني في عام 2017 بدا التوجه نحو كيفية العمل على تعزيز الاقتصاد وتعزيز التعاون الاقتصادي والانفتاح على دول العالم لتنوع التبادل التجاري والاستثمارات وكانت النتيجة الاتفاق مع المملكة العربية السعودية على تأسيس مجلس للأعمال تقع على عاتقه مهمة

1 للمزيد ينظر: زمن ماجد عودة ،هبة حسن رؤوف ،تطور مسارات الدبلوماسية العراقية مع دول الخليج العربي ،مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد خاص ،مؤتمر كلية العلوم السياسية جامعة تكريت الرابع، 2023 ،ص388.

تطوير الشراكات الاستراتيجية بين البلدين وهو المجلس التنسيقي العراقي – السعودي لا يقتصر المجلس على قطاع محدد بل يشمل قطاعات متعددة منها العمل على كيفية تعزيز الاستثمارات المشتركة، والتجارة الثنائية، و الاستثمار في قطاعات النفطية والغازية والمالية والمصرفية والزراعية والصحية والسياحية من اجل تحقيق تعاون اقتصادي مثمر بين البلدين.

وفي الختام، نرى إذا ما اراد العراق الاستمرار في سياسة انشاء مناخ استثماري ملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية إلى البلد فعليه العمل على تهيئة بلده من الداخل وجعلهُ أكثر قوة وأمن واستقرار، والعمل على كيفية التغلب على التحديات التي تواجه؛ وذلك عن طريق اقامة دولة مؤسساتية متكاملة لتشريع القوانين الاستثمارية وتهيئة السياسات الاقتصادية الفاعلة لما لها من انعكاسات ايجابية للبلد.

قائمة المصادر:

اولاً:الكتب العربية

1- فاتن عبد الاول منشي، الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي، (مركز الخبرات المهنية للإدارة :2019).

2- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، (دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان: ٢٠١٥).

ثانياً: البحوث والدراسات:

1. افتخار محمد مناحي الرفيعي، مناخ الاستثمار في العراق – الواقع والطموح، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد ١، العدد ٣.، السليمانية، 2018.
2. زمن ماجد عودة، الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام 2020، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، 8 فبراير، 2022.
3. زمن ماجد عودة، هبة حسن رؤوف، تطور مسارات الدبلوماسية العراقية مع دول الخليج العربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد خاص، مؤتمر كلية العلوم السياسية جامعة تكريت الرابع، 2023.
4. عبد الرزاق إبراهيم شبيب، النظام البيئي لمناخ الاستثمار في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤.

5. مصطفى الكاظمي النجف آبادي، محسن عبد الرضا عبود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠_٢٠١٤)، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد ١٦، العدد ٢ ،٢٠١٨.
6. وحدة الرصد والتحليل، العلاقات السعودية العراقية افاق التقارب وتحدياته، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،2022.

ثالثاً:الانترنيت:

1. اكتم سيف الدين، مشروعان بقيمة 40 مليون دولار بين العراق والسعودية، العربي الجديد ،7 ديسمبر ،2020 www.alaraby.co.uk
2. بدر الجبل، السعودية والعراق.. تعاون اقتصادي وتجاري ونسيج اجتماعي يعزز العلاقات التاريخية بين البلدين ،10 يناير 2024. https://sabq.org/saudia/igufoego2m
3. سعد السام، الاستثمار الزراعي السعودي في الصحراء الغربية العراقية ،20 نوفمبر 2020. www.yesiraq.com
4. الشرق الاوسط، مجلس التنسيق السعودي – العراقي يبحث فتح آفاق جديدة للتعاون بين البلدين، ،10 نوفمبر 2020. https://aawsat.com/home/article/2616876/
5. الهيئة العامة للتجارة الخارجية، اختتام اعمال الدورة الثالثة لمجلس التنسيق السعودي العراقي ،19 يوليو 2020. https://gaft.gov.sa.
6. وزارة التجارة، اختتام اعمال الدورة الثانية لاجتماع مجلسالتنسيق السعودي العراقي في بغداد ،2019 https://mc.gov.sa.
7. وزارة الخارجية جمهورية العرق، اختتام اعمال الدورة الثالثة لمجلس التنسيق العراقي السعودي ،23 يوليو 2020. https://mofa.gov.iq/riyadh/?p=2604
8. هدى العزاوي، المجلس التنسيقي العراقي السعودي.. مسار نحو التكامل، جريدة صباح، 3\6\2023، https://alsabaah.iq/

رابعاً:المصادر الانكليزية.

1. Arhama Siddiqa, In Auguration of the Saudi –Iraqi Coordination Council and Rex Tillerson s Middle East Tour,In statute of Strategic Studies Islamabad ,November,7,2017. https://www.issi.org.pk
2. Saudi Arabia, Iraq mull special economic zone on border , Saudi Gazette, May 25, 2023. https://saudigazette.com.sa/article/632791

3. World, Middle East. Iraq, Saudi Arabia agree to resolve differences , 23.10.2017. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/iraq-saudi-arabia-agree-to-resolve-differences/944955
4. Yerevan Saeed, Saudi Arabia Makes Soft Power Comeback in Iraq,The Arab Gulf States institute in Washington ,8 Jun,2023. https://agsiw.org/saudi-arabia-makes-soft-power-comeback-in-iraq/
5. Javier Bordón, Saudi Arabia and Iraq: The Border as a Catalyst for Cooperation, Dirasatand, 22 No. 51 Rabi II, 1441 - December 2019
6. Saudi-Iraqi Coordination Council Holds 5th Session, Issues Final Communique,may 24,2023https://gaft.gov.sa/en/Pages/default.aspx